

فهرس

صحيفة

٣ مقدمة الأحكام السلطانية

٧ سند الكتاب إلى مؤلفه والإجازة به

١١ ترجمة القاضي أبي يعلى رحمه الله

١٩ خطبة المؤلف

١٩ فصول في الإمامة

نصبة الإمام واجبة وطريق وجوبها

كونها فرض كفاية وبيان المخاطب بها

ما يعتبر في أهل الاختيار من الشرائط

٢٠ المعتبر في أهل الإمامة أربع شرائط

ماروى عن الإمام أحمد من إسقاط

اعتبار العدالة والعلم والفضل

ماروى عنه مما يخالف ما تقدم

محمل كلام أحمد المتقدم

وجود الصفات المعبرة حال العقد ثم

عدمها بعد ، والتفصيل في ذلك

٢١ عشى العين لا يمنع عقد الإمامة ولا

استدامتها

وأما ضعف البصر فإن كان أخشم

الأنف أو فقد الذوق

وأما الصمم والحرس وتمتعة اللسان

وثقل السمع

فإن كان مقطوع الذكر والأنثيين

٢٢ قطع الأذنين وذهاب اليدين الذى يمنع

العمل

وذهاب الرجلين وذهاب إحداهما

فإن كان أجده الأنف أو سمل إحدى

صحيفة

العينين أو حجه عليه من أعوانه ومع

يستبد به

ثم ننظر في أفعال من استولى على أموره ،

فإن صار الإمام مأسورا في يد عدو قاهر

لا يقدر على الخلاص

ماقاله أحمد في الإمام يخرج عليه من

يطلب الملك

ظاهر كلامه أن الثانى إذا قهر الأول

زالت إمامته

ماروى عنه مما يخالف ما تقدم

ظاهر كلامه أن عثمان لم يخرج من

الإمامة مع القهر

أسر الإمام بعد عقد الإمامة له وإن

وقع الإيأس منه ، والتفصيل في ذلك .

فإن عهد بالإمامة في حال أسره

٢٣ وإن كان مأسورا مع بغاة المسلمين

على أهل الاختيار أن يستنبيوا عنه .

فإن خلع المأسور نفسه أو مات

فإن كان أهل البغى قد نصبوا إماما

لأنفسهم

فإن تخلص المأسور لم يعد إلى الإمامة

والإمامة تنعقد من وجهين

وروى عنه ما دل على أنها تثبت بالقهر

والغلبة

٢٤ وإذا اجتمع أهل الحل والعقد على

الاختيار للشيخ

صحيفة

فإن أجاب من تعين لهم بابعوه ، وإن امتنع عدل إلى من سواه

ظاهر كلام أحمد أنه جعل للقضاء والشهادة من فروض الكتابات الخ فإن تكافأ في شروط الإمامة اثنان الخ فإن وقف الاختيار على واحد من اثنين فقياس قول أحمد أنه يقرع بينهما الخ

٢٥ صفة العقد

لا يجوز عقد الإمامة لإمامين في بلدين الخ فإن علم السابق منهما الخ

ويجوز للإمام أن يعهد إلى إمام بعده لا يعتبر في حال العهد شهادة أهل الحل والعقد

إذا عهد إلى رجل له أن يعزله قبل موته يجوز أن يعهد إلى من ينتسب إليه الخ

يعتبر قبول المعهود إليه بعدموت المولى ويعتبر في المعهود إليه شروط الإمامة

٢٦ فإن كان صغيراً وقت العهد الخ

فإن عهد إلى غالب معلوم الحياة الخ لو عهد إلى اثنين فأكثر الخ

ليس لأهل الاختيار أن يختاروا في حياة المستخلف العاهد الخ

فإن خافوا انتشار الأمر بعد موته استأذنه

هل يجوز للخليفة أن ينص على أهل الاختيار ؟

قياس مذهبنا أنه لا يجوز الخ

صحيفة

فإن قال عهدت بالأمر إلى فلان ؛ فإن مات قبل موته فالإمام بعده فلان الخ

٢٧ فإن عهد إلى رجل ثم قال فإن مات فالإمام بعده فلان الخ

وفارق هذا الفصل الذي قبله الخ ولا يجب على كافة الناس معرفته بعينه

ويجوز أن يسمى خليفة ويسمى خليفة رسول الله

وهل يجوز أن يقال خليفة الله تعالى ؟ ويلزم الإمام من أمور الأئمة عشرة أشياء الخ

٢٨ وإذا قام الإمام بحقوق الأئمة وجب له عليهم حقان الخ

فصل في ولايات الإمام

وما يصدر عن الإمام أربعة أقسام

٢٩ أما تقليد الوزارة الخ

اشتقاق الوزارة

الوزارة على ضربين

وزارة التفويض ، وما يعتبر في تقليدها يفتقر وزير التفويض إلى لفظ الخليفة

فإن وقع له بالنظر وأذن له بقياس المذهب الخ

تشتمل الوزارة على لفظين الخ فإن جمع بينهما انعقدت

فإن قال : نب عنى الخ

فإن قال : قد استقنتك الخ

فإن قال : ألظر فيما إلى الخ

فإن قال : قد استوزرتك

صحيفة

٢٩ فإن قال : قد فوضت إليك

٣٠ فإن قال : قد قلدتك وزارتي

وعلى الوزير وزارة التفويض الخ
ويجوز لهذا الوزير أن يحكم بنفسه الخ
كل ماصح من الإمام صبح من هذا
الوزير إلا ثلاثة أشياء

فإن عارضه الإمام في رد ما أمضاه الخ
فإن قلده الإمام والبا على عمل وقلده
الوزير غيره

٣١ وأما وزارة التنفيذ الخ

لا تفتقر هذه الوزارة إلى تقليد الخ
ما يراعى في وزير التنفيذ من الأوصاف
فإن كان مشاركا في الرأي احتاج إلى
وصف ثامن

لا يجوز أن يقوم بوزارة التنفيذ امرأة الخ
٣٢ وقد قيل إنه يجوز أن يكون هذا الوزير
من أهل اللزمة

وجوه الفرق بين وزير التفويض
ووزير التنفيذ

ويفتقران أيضا في أربعة شروط الخ
ويجوز أن يقلد وزير تنفيذ على اجتماع
وانفراد الخ

قصور هذه الوزارة عن وزارة التفويض
المطلق من وجهين الخ

٣٣ فإن اتفقا بعد الاختلاف

فإن لم يشترك بينهما في النظر بل أفرد الخ
يجوز أن يقلد وزير تفويض مطلق
التصرف

لا يجوز لوزير التنفيذ التولية والعزل

صحيفة

يجوز لوزير التفويض التولية وعزل
مولاه

ليس لوزير التفويض التوقيع عن نفسه
ولا عن الخليفة إلا بإذنه
يجوز لوزير التفويض أن يوقع عن نفسه
إلى عماله وعمال الخليفة

وإذا عزل انعزل به عمال التنفيذ
لا التفويض

حكم ما إذا نهاء الخليفة عن الاستخلاف
تفويض تدبير الأقاليم إلى ولايتها

٣٤ إذا قلده الخليفة أميرا على إقليم نظرت،
إذا كان الأمير عام النظر شمل نظره
سبعة أمور الخ

ثم ينظر في عقد هذه الإمارة

ولو أطلق تقليد هذا الأمير

٣٥ ما يحتاج إليه في ابتداء تقليد الإمارة
وإذا قلده الخليفة هذه الإمارة

إذا أراد هذا الأمير أن يزيد في أرزاق
جيشه بغير سبب لم يجوز

يجوز له أن يرزق من بلغ من أولاد الجيش
لا يجوز أن يفرض لجيش مبتدأ إلا بأمر
إذا نقص الخراج عن أرزاق الجيش
طالب الخليفة بتأمه

إذا تقلد الأمير من قبل الخليفة لم ينعزل
بموت الخليفة

٣٦ ينعزل الوزير بموت الخليفة

فأما إمارة الخاصة الخ

فأما إقامة الحدود الخ

وأما نظره في المظالم الخ

صيفة

٣٦ وأما تسيير الحجيج من همله

٣٧ وأما إمامة الصلوات الخ

فإن تاخت ولاية هذا الأمير ثغرا لم

يبتدى جهاد أهله إلا بإذن الخليفة

يعتبر في ولاية هذه الإمارة شروط وزارة

التنفيذ وزيادة شرطين الخ

لا يعتبر فيها العلم والفقه

شروط الإمارة الخاصة تقصر عن العامة

بشرط واحد

ليس على أحد من هذين الأميرين

مطالبة الخليفة بما أمضاه الخ

فإن حدث غير معهود وقفاه الخ

فإن خافا اتساع الخرق

فأما إمارة الاستيلاء

٣٨ الذي به حفظ بتقليد المستولى من قوانين

الشرع

فإن لم يكمل في المستولى شروط الاختيار

الفرق بين إمارة الاستيلاء وإمارة

الاستكفاء من أربعة أوجه

٣٩ فأما الإمارة على الجهاد فهي على

ضربين الخ

أحكامها إذا عمت سنة: الأول تسيير الجيش

الثاني أن يتفقد خيلهم

أصناف المقاتلة: مرتزقة، ومتطوعة

الأوجه الأربعة في تأويل قوله تعالى:

(خفافا وثقالا)

٤٠ تعريف العرفاء. وجعل شعار لكل طائفة

٤١ من أحكام هذه الإمارة تلبير الحرب

المشركون في دار الحرب على ضربين

صيفة

٤١ قل أن يكون اليوم قوم لم تبلغهم الدعوة

فإن بدأ بقتالهم قبل دعائهم إلى الإسلام

لم يضمن ديوات نفوسهم

يجوز لمن قاتل من المسلمين أن يعلم بما

يشتر ٤

٤٢ يجوز أن يجيب إلى البراز إذا دعى إليه

ويدعو إليه ابتداء

الوجه فيه ما روى الخ

أول حرب شهدا رسول الله صلى الله

عليه وسلم

٤٣ تجوز المبارزة بشرطين الخ

يجوز لأمر الجيش أن يعرض للشهادة

من الراغبين فيها من يعلم أن قتله يؤثر

أمرين الخ

لا يجوز قتل النساء والولدان

إذا ترموا في الحرب بنسائهم وأطفالهم

جاز قتلهم وكذا بأسارى المسلمين

يجوز عقر خيلهم من تحتهم

وليس لأحد من المسلمين عقر فرسه

٤٤ ومن أحكام هذه الإمارة ما يلزم أمير

الجيش في سياستهم وهو عشرة أشياء

٤٥ ومن أحكام هذه الإمارة ما يلزم المجاهدين

يحرم على المسلم أن ينهزم من مثليه إلا

لأحدى حالين

٤٦ قال الخرقى: ولا يجوز للمسلم أن يهرب

من كافرين الخ

فأما ما يلزمهم في حق الأمير عليهم

فأربعة أشياء

صحيفة

٤٧ ومن أحكام هذه الإمارة مصابرة الأمير
قتال العدو

وإذا كانت مصابرة القتال من حقوق
الجهاد فهي لازمة حتى تظفر بخصلة من
أربع : إحداهن أن يسلموا

الثانية أن يظفره الله فيسبي ذرارهم
التخيير في الأسرى بين الأصلح من
أربعة أشياء

٤٨ الخصلة الثالثة أن يبذلوا مالا على المسألة
الخصلة الرابعة أن يسألوا المهادنة
مهادنة النبي صلى الله عليه وسلم قريشاً
عام الحديبية

فإن هادنهم أكثر منها بطلت
إذا نقضوا العهد صاروا حرباً
إذا نقضوا العهد لم يجوز قتل من في أيدينا
من رهائنهم

٤٩ ماروى عن أبي عبد الله من قتل رهائنهم
إذا قتلوا رهائن المسلمين
الدلالة على أنهم لا يقتلون الخ

إذا لم يجوز قتل رهائنهم لم يجب إطلاقهم
مالم نحاربهم ، فإذا حاربوا أطلقوا
يجوز أن يشترط في عقد الهدنة رد من أسلم
من رجالهم إذا أمنوا على رده لا يجوز
رد من أسلم من نساءهم ولا يجوز شرطه
إذا لم تدع الضرورة إلى عقد الهدنة لم تجز .
من يصح منه الأمان الخاص ؟
من أحكام هذه الإمارة أنه يجوز

صحيفة

في حصار العدو أن ينصب عليهم
العرادات والمنجنقات
وإن رأى في قطع شجرهم صلاحاً فعل
يجوز أن يلقوا عليهم المياه
٥٠ إذا استقى منهم عطشان كان الأمير مخيراً
بين سقيه ومنعه

ومن قتل منهم واره عن الأبصار ولم
يلزمه تكفينه

لا يجوز تحريق أحد منهم بالنار
تحريق أبي بكر لأهل الردة
دفن شهداء المسلمين في ثيابهم
لا يمنع الجيش من أكل طعامهم
٥١ لا يجوز لأحد وطء جارية من السبي إلا
أن يعطاها بسهمه

فإن وطئها قبل القسمة هزر
فإن أحبلها لحق به ولدها
وإذا عقدت هذه الإمارة على غزاة

قتال أهل الردة

لا يجوز إقرار المرتد على رده
إذا قتل المرتد لم يغسل
يكون مال المرتد فيثا
٥٢ وإذا لحق المرتد بدار الحرب كان ماله
موقوفاً عليه

من أسر منهم قتل صبراً
ولا يجوز أن تسترق رجالهم وتغنم أموالهم
الذى حدثوا بعد الردة
لوجه في سبي الولدان والذراري
الوجه في استرقاق الولد الحادث
حكم ما أتلّفوا من الأموال والأنفس

صبيفة

٥٣ الوجه فيه أنهم قد التزموا الخ
من ادعيت عليه الردة فأنكرها
لو قامت عليه البينة لم يصير مسلماً بالإلزام
إذا امتنع قوم من أداء الزكاة
وإن منعوها مع اعترافهم بها

٥٤ قتال أهل البنى الخ

تعريض الخوارج لعل بمخالفة رأيه
فإن تظاهروا باعتقادهم الخ
٥٥ جواز تعزير من تظاهر منهم
إذا اعتزلت الطائفة الباغية أهل العدل الخ
إذا امتنعت عن طاعة الإمام الخ
وإذا قلد الإمام أميراً على قتال البغاة
ويعتبر أحوال من في الأسر منهم
لا يستعان على قتالهم بمشرك
منع أحد من الاستعانة بمشرك في قتال
أهل الحرب

عدم مهادنة البغاة وموادعتهم

٥٦ عدم رميهم بالمنجنيق والعرادات

إذا احتاطوا بأهل العدل وخافوا منهم
لا ينتفع بدوابهم وسلاحهم
رد أموالهم إذا انجلت الحرب إليهم
الصلاة على قتلى البغاة

إذا مر تجار أهل الذمة بعشار أهل البنى
إذا جاء أهل البنى قبل القدرة عليهم
لا يرث باغى قتل عادلاً بلا عكس

٥٧ قول أبي بكر الخلال في كتاب الخلاف .

الوجه فيه الخ

قتال المخاربين وقطاع الطريق
التفصيل في حدودهم وتزيينها

صبيفة

٥٨ قتالهم مخالف لقتال أهل البنى من خمسة
أوجه

إذا كان المولى على قتالهم مقصوراً للولاية
وإن كانت ولايته عامة

قتل من قتل منهم محتوم لا يجوز العفو عنه
من قتل ولم يأخذ مالا

٥٩ من أخذ المال ولم يقتل

من كان منهم ردوا

إذا تابوا بعد القدرة عليهم وقبلها

إجراء أحكام قطاع الطريق على
المخاربين في الأمصار

توقف أحد في ذلك

٦٠ إذا ادعوا التوبة قبل القدرة عليهم

أصل هذا من كلام أحمد رحمه الله تعالى
يتخرج فيه وجه آخر

وأصل هذا من كلام أحمد رحمه الله تعالى

فصل في ولاية القضاء

شرائط تقليد القضاء سبعة الخ

٦٢ إذا عرف ذلك جاز له أن يقضى ويفنى

حصول العلم بأنه من أهل الاجتهاد الخ

وصية النبي صلى الله عليه وسلم لعل

ومعاذ في القضاء

٦٣ نفاة القياس هل يجوز أن يولوا القضاء

جواز تقليد من يعتقد مذهب أحمد لعل

يعتقد مذهب الشافعي القضاء

إعادة الاجتهاد عند تجديد الحكم

شرط المولى على القاضي أن لا يحكم إلا

بمذهب من ولاه باطل وهل بطل الولاية ؟

صحيفة

صحيفة

٦٤ التفصيل بين ما كان شرطاً وما أخرجه
مخرج الأمر والنهي

بماذا تنعقد ولاية القضاة ؟

ألفاظ الولاية ضربان صريح وكناية
الصريح أربعة ألفاظ

الكنائيات قيل إنها سبعة ألفاظ

تقليد المشافهة وقبوله

شروط صحة الولاية

٦٥ إذا صحت الولاية فنظر المولى كالوكالة

إذا عزل وجب إظهار العزل

فإن حكم بعد عزله

إذا كانت ولاية القاضي عامة شملت
عشرة أحكام

٦٦ حديث شريح مع علي رضي الله عنه

٦٧ ليس لهذا القاضي جباية الخراج

أما أموال الصدقات

٦٨ قصر الولاية الخاصة على ما تضمنته

نص أحد على صحة الولاية في قدر
من المال

وجه هذا النص

يجوز أن يكون القاضي عام النظر
في خصوص العمل

وإن استخلفه قاض آخر ولم يستخلف
الخليفة، والوجه فيه

عدم التفريق بين أن يكون أذن له أو أطلق
ما يفارق به القاضي الوكيل

٦٩ إذا قلد جميع البلد له أن يحكم في أي
موضع شاء منه

٦٩ بطلان الولاية بشرط أن لا يقضى إلا
في موضع مخصوص

إذا قلد الحكم بين من ورد إليه لم يجوز
أن يحكم في غير داره

تقليد قاضيين على بلد

القول عند تجاذب الخصوم إلى القاضيين
قول الطالب

قصر ولاية القاضي على حكومة متعينة
إذا جعل النظر مقصوراً على الأيام

٧٠ إذا قال من نظر يوم كذا بين الخصوم
فهو خليفة لم يجوز

إن قال من نظر فيه من أهل الاجتهاد
فهو خليفتي

فإن قال من نظر فيه من مفتي مذهب
كذا لم يجوز

لو سمي عدداً فقال من نظر فيه من
فلان وفلان

فإن قال ردد النظر إلى فلان وفلان جاز
طلب القضاء والتفصيل في ذلك

وأصل هذا من كلام أحمد رحمه الله
والوجه فيه ما رواه أبو حفص الخ

٧١ والثانية لا يكره ، وأصل هذا من كلامه
والوجه فيه

وإن لم يكن في القضاء ناظر الخ
٧٢ إن قصد لطلبه المنزلة

ذهب قوم إلى نفي الكراهة
بذل المال على طلب القضاء

لعن الله الراشي والمرثى
لا يقبل القاضي هدية من أهل عمله

صحيفة

٧٣ ليس للقاضي تأخير الخصوم
و أن يحكم لأحد فروع
وأصوله

يشهد لعدوه ويحكم له ، لا العكس
خلفاء القاضي إذا مات
إذا أجمع أهل بلد على تقليد قاضي

فصل في ولاية المظالم

شروط الناظر فيها

٧٤ نظر النبي صلى الله عليه وسلم في المظالم
لم ينتدب للمظالم إلا أربعة
٧٥ أول من أفرد للظلمات يوما عبد الملك
ابن مروان

أول من ندب نفسه للمظالم عمر ابن
عبد العزيز
أول من جلس للمظالم من بني العباس
كان ملوك الفرس يرون ذلك من
قواعد الملك

٧٦ جعل يوم معلوم للمظالم
يستكمل مجلس ناظر المظالم بخمسة أشياء
يشتمل النظر في المظالم على عشرة أقسام

٧٧ الغصب نوعان : غصب سلطانية
٧٨ غصب غلبت عليها الأيدي القوية
الوقوف ضربان : عامة وخاصة

٧٩ الفرق بين نظر المظالم ونظر القضاة من
عشرة أوجه

٨٠ لا يخلو حال الدعوى عند الترافع إلى
والى المظالم من ثلاثة أوجه

وجوه قوة الدعوى ستة . الحالة الأولى :
أن يكون معها كتاب فيه شهود معدلون
حضور

صحيفة

٨٠ الحالة الثانية : أن يكون معها كتاب
فيه شهود بعضهم غائب

٨١ الحالة الثالثة : أن يكون معها كتاب
فيه شهود غير معدلين عند الحاكم

الحالة الرابعة : أن يكون الشهود موتى
معدلون والكتاب موثق به

الحالة الخامسة : أن يكون مع المدعى
خط المدعى عليه

٨٢ الحالة السادسة : إظهار الحساب بما
تضمنته الدعوى

إن كان الحساب للمدعى
إن كان الحساب للمدعى عليه

٨٣ اقتران الدعوى بما يضعفها من ستة أحوال
الأولى : أن تقابل الدعوى بكتاب فيه

شهود حضور عدول يبطلان الدعوى
الثانية : أن يكون شهود الكتاب المقابل
للدعوى عدولا غائبين . وهذا على

ضربين

٨٤ الثالثة : أن يكون شهود الكتاب المقابل
حضورا غير معدلين

الرابعة : أن يكون الشهود موتى معدلين
الخامسة : أن يقابل المدعى عليه بخط

المدعى بما يوجب إكذابه

٨٥ تجرد الدعوى عن أسباب القوة والضعف
بأحد ثلاثة

غابة الظن مع المدعى من ثلاثة أوجه

فالذى يقتضيه نظر المظالم في هذه الأحوال

٨٦ غلبة الظن في جنب المدعى عليه من
ثلاثة أوجه

صحيفة

٨٦ نظر المظالم موضوع على الأصلح في فعل الجائز دون الواجب

إذا فرق دعاويه قاصدا إعنائه منع إذا تعادل حال المتنازعين

٨٧ إذا ترافع إلى ولاية المظالم في غوامض الأحكام

توقيعات ناظر المظالم وحال الموقع إليه توقيعه إلى من يكون واليا عليه كالقاضي ٨٨ الحالة الثانية : توقيعه إلى من لا ولاية له كقوقيه إلى فقيه أو شاهد

للتوقيع حالتان : أن يحال به على إجابة الخصم إلى ملتصقه

٨٩ الحالة الثانية : أن يحال فيه على إجابة الخصم إلى ماسأل الخ

للتوقيع : حال كمال وحال جواز ، وحال تخلو عن الأمرين

٩٠ فصل في ولاية النقابة على ذوى الأنساب

تصنع هذه الولاية من إحدى ثلاث جهات النقابة على ضربين : خاصة ، وعامة

حقوق النظر في النقابة الخاصة اثنا عشر حقا ٩١ وأما النقابة العامة وحقوقها خمسة

٩٢ شروط النقابة العامة وأحوالها إذا ترافعا للنقيب أو للقاضي

إذا استعدى إلى قاضى جانب من يكون في ولاية قاضى الجانب الآخر

٩٣ لو تراضى المتنازعان من أهل هذا النسب بحكم القاضى

صحيفة

٩٣ إن تنازع طالبي وعباسى فدعا كل منهما إلى حكم نقيبه

فإن تمنع النقيبان أن يجتمعا فإن أحضر أحدهما بينة عند القاضى الخ

٩٤ فصل في الولاية على إمامة الصلوات

نصب الإمامة على الصلوات الخمس معتبر بحال المساجد . وهى سلطانية وعامية وهذه الولاية طريقها الأولى لا طريق الإلزام والوجوب

حكم الجماعة في الصلوات الخمس إذا ندب السلطان لها إماما لم يكن لغيره أن يتقدم مع حضوره

٩٥ إذا صلى الإمام وحضر من لم يدرك الجماعة لم يكن لهم أن يصلوا فيه جماعة

إذا قلد السلطان لهذا المسجد إمامين إذا قلدهما الإمامة من غير تخصيص كل واحد منهما ببعض الصلوات

فإذا أطلق من غير تخصيص كان الأسبق أحق بها

الاختلاف في السبق الذى يستحق به التقدم

إذا حضر الإمامان في حال واحدة ٩٦ وإن تنازعاها احتمل أن يقرع بينهما

ويدخل في ولاية هذا الإمام تقليد المؤذنين

له أن يأخذ المؤذنين بما يؤدى إليه اجتهاده في الوقت والأذان

يعمل الإمام على اجتهاده في أحكام صلاته

صحيفة

٩٦ الصفات المعتبرة في تقليد هذا الإمام خمس

٩٧ إمامة الفاسق ، والمرأة والخنثى بالرجل

أقل ما على هذا الإمام من القراءة والفقہ

إذا اجتمع قارى وفقيه

٩٨ يجوز أن يأخذ هذا الإمام ومؤذنه

رزقا من بيت المال

صلاة أبي بكر الخلال خلف الأئمة الذين

بأخذون الأجرة . وما روى عنه

في ذلك

وأما المساجد العامة

اختلاف أهل المسجد في اختيار الإمام

والمؤذن

٩٩ وأما الإمامة في صلاة الجمعة ، وهل هي

من الولايات الواجبة أو المندوبة

١٠٠ هل يجوز أن يكون عبدا أو صبيبا

ما اشترط الفقهاء في الجمعة من الوطن

والعدد

١٠١ تجب الجمعة على من كان خارج المصر

إذا سمع النداء

١٠٢ ما روى عن أحمد أن أقل ما يجزى

في الجمعة أربعون ، وبيان الحكم

في ذلك ، وأنه لم يأت من السنة

ما يوجب هذا الشرط

١٠٣ اختلاف رأى الإمام والمؤمنين فيما

تصح به الجمعة

إذا قيد السلطان الإمام في الجمعة بعدد

تعدد الجمعة في مواضع من المصر الجامع

١٠٤ ليس لمن قلده الجمعة أن يؤم في الصلوات

الخمسة

صحيفة

١٠٤ الإمامة في غير الصلوات الخمس :

العبد والخسوفين والاستسقاء

١٠٥ صلاة العبد

١٠٦ صلاة الخسوفين

١٠٧ صلاة الاستسقاء

١٠٨ فصل في ولاية الحج

وهي ضربان

الولاية على تسيير الحجيج وللشروط

المعتبرة فيها وما عليه من الحقوق

١١٢ الولاية على إقامة الحج وما يعتبر فيها من

الشروط وما يختص به من الأحكام .

ما يستحب له من اتباع السنن بالحاج

في مناسكه ومشاعره

١١٤ فأما السادس المختلف فيه فتلاثة أشياء

١١٥ فصل في ولاية الصدقات

الأموال المزكاة ضربان : ظاهرة وباطنة

ليس لولى الصدقات نظر في زكاة المال

الباطن الخ

الأفضل أن يتولى رب المال نظرها بنفسه

الشروط المعتبرة في هذه الولاية

يجوز أن يتقلدها وتحرم عليه الخ

١١٦ دفع الزكاة إلى العبد إذا كان من

العاملين

إذا قلده وأطلق أو قلده أخذها وقسمتها

أو بالعكس

الأموال المزكاة أربعة

فأما الإبل الخ

١١٧ وأما البقر الخ

صيفة

١١٧ وأما الغنم الخ

١١٨ حكم الخليطين

لا يجمع مال الإنسان من الماشية إذا
تفرقت أماكنه

شرط وجوب الزكاة في المواشي

لازكاة في الخيل والبغال والحمير

إذا كان الوالي من عمال التفويض
أخذها

من اختلف الفقهاء على رأيه

لا يلزم الإمام أن ينص له على القدر
المأخوذ

١١٩ إذا كان العامل ذميا الخ

يجوز لمن يتولى إخراجها أن يعمل على
اجتهاد نفسه إن كان من أهل الاجتهاد
إذا لم يكن من أهل الاجتهاد فاستفتى
فقيمين فاختلفا عليه

إذا حضر العامل بعد أن عمل رب المال
على اجتهاد نفسه

إذا اختلف اجتهاد العامل ورب المال
فرأى رب المال إيجاب ما أسقط أو
لزيادة الخ

المال الثاني

في ثمار النخل والكرم

١٢٠ شرط وجوب زكاة الثمار

خروج الثمار على أصلها بقدر الزكاة
فأما ثمار البصرة

فغير أربابها الأمناء بين ضمانها بمبلغ
خرجها وأن يكون في أيديهم أمانة

صيفة

١٢١ قدر زكاة الثمار

اختلاف العامل ورب المال فيها سقيت به
ضم أنواع النخل بعضها إلى بعض
إذا كانت لواحد ولو كانت في بلدان

إخراج عشر ثمنها إذا بيعت

قول القاضي ورأيت في تعاليق أبي بكر
ابن مشكابا

١٢٢ إذا هلك الثمار بعد خروصها
بجائحة الخ

المال الثالث : الزرع

لا يجب للعشر في البقول والخضر

١٢٣ اختلفت الرواية عنه في ضم الحنطة
إلى الشعير

إذا جز المالك زرعه بقلا أو قصبلا
والتفصيل في ذلك

١٢٤ المال الرابع : الذهب والفضة

نصاب الفضة

١٢٥ اختلفت الرواية في ضم الفضة إلى الذهب

١٢٦ إذا تجر بها زكاهها وربحها

إذا اتخذ من الذهب والفضة حلما مباحا

فأما المعادن

١٢٧

فهى من الأموال الظاهرة

الركاز والروايات في حكمه

١٢٩ فصل وعلى عامل الصدقات أن يدعو
لأهلها عند دفعها

إذا كنتم رجل زكاة ماله وأخفاها عن
العامل هل يغرمه زيادة عليها

صيفة

١٣٠ قول أبي بكر بن جعفر مع أصحابنا

إذا كان العامل جائراً في أخذها عدلاً

في قسمتها الخ

هل تدفع الزكاة إلى غير العامل؟

١٣١ إذا ادعى رب المال إخراجها الخ

قبول قوله بلا يمين

إذا أقرّ عامل الصدقة بقبضها قبل

قوله وقت ولايته

١٣٢ قسمة الصدقات الخ

أما للفقراء والمساكين والعاملون عليها

والمؤلفة قلوبهم وهم أربعة أصناف

١٣٣ وأما سهم الرقاب

وأما الغارمون فهم صنفان

سهم سبيل الله وسهم ابن السبيل

لا يجوز نقل زكاة بلد إلى غيره الخ

اختلفت الرواية عنه في سهم سبيل الله الخ

١٣٤ لا يجوز أن يدفع زكاته إلى من يجب

عليه نفقته

يجوز دفعها إلى أقاربه الذين لا تلزمه

نفقتهم الخ

إحضار رب المال أقاربه إلى العامل

ليخصمهم بركة ماله

إذا استأجر رب المال بالعامل في مصرف

لزكاة وسأله الأشراف على قسمتها

لم يلزمه

إذا هلكت الزكاة في يد العامل

صيفة

١٣٥ إذا تلفت في يد رب المال

إذا ادعى رب المال تلف ماله

لا يجوز للعامل أخذ رشا أو هدايا

الفرق بين الرشوة والهدية

١٣٥ شهادة أرباب الأموال على العامل

إذا ادعى أرباب الأموال دفعها للعامل

إذا أقر العامل بقبضها وادعى القسمة

إقرار رب المال عند العامل بقدر زكاته

إذا أخطأ رب المال قسمة الزكاة

و العامل في قسمته

١٣٦ فصل في قسمة النوى والغنيمة

مخالفتها لأموال الصدقات من أربعة

أوجه

اتفاق النوى والغنيمة من وجهين

واختلافهما من وجهين الخ

بيان النوى وما في معناه

إذا ثبت أن حكمه حكم النوى فهل بخمس؟

١٣٧ ما ذكره الخرق أن فيه الخمس

وكلامه في ذلك

الثاني سهم ذوى القربى

١٣٨ الثالث لليتامى

الرابع للمساكين

الخامس لبنى السبيل

وأما أربعة أخماسه

أهل النوى ذوو الهجرة الخ

اسم الهجرة وسقوط حكمها بعد الفتح

إذا أراد الإمام أن يصل قوماً الخ

صحيفة

١٣٩ يجوز للإمام إعطاء ذكور أولاده من

مال النفي

إذا كانوا أصغاراً فالحكم فيهم وفي أولاد

غيره سواء . وظاهر كلام أحمد جواز

العطاء لهم

الفرض للعبيد إذا كانوا مقاتلة

١٤٠ تنقسم ولاية العامل ثلاثة أقسام الخ

إذا بطلت ولاية العامل فقبض مال النفي

الفرق بين صحة ولايته وفسادها

١٤١ فأما الغنيمة الخ

تعريف الأسرى ، وحكمهم ، وتخيير

الإمام فيهم

إذا ثبت خياره تصفح أحوالهم واجتهد

١٤٢ من أباح الإمام دمه ثم أسرجاز المني عليه

١٤٣ وأما السبي فهم النساء والأطفال

لا يفادى بالسبي على مال ولا على أسرى

من المسلمين

١٤٤ إن الفداء بالأسرى عوض الغانمين

من امتنع من الغانمين عن ترك حقه

إذا أصلمت منهم ذات زوج

١٤٥ يحرم وطء السبايا حتى يستبرأ

ما غلب عليه المشركون من أموال

المسلمين إذا وجد قبل القسمة

جواز شراء أولاد أهل الحرب منهم

ماغنمه الواحد والاثنان هل يجري

عليه حكم الغنيمة

إسلام أحد الأبوين لإسلام لصغير

أولادهما ، وإذا كان الصغير مميزاً الخ

صحيفة

١٤٦ فأما الأرضون إذا استولى عليها

المسلمون فتتقسم ثلاثة أقسام

١٤٧ ظاهر كلام أحمد أن الأرض لا تكون

وقفاً بالاستيلاء حتى يقفها الإمام

١٤٨ القسم الثاني ما أجلوا عنه خوفاً ، وظاهر

كلام أحمد أنها تكون وقفاً

القسم الثالث أن يستولى عليها صلحاً

وهذا على ضربين الخ

١٥٠ فأما الأموال المنقولة

١٥١ تقسم الغنيمة بعد إخراج الخمس

والرضخ الخ

قسمة الغنيمة قسمة استحقاق

اختلفت الرواية عن أحمد في تفضيل

بعضهم على بعض

لا يعطى سهم الفارس إلا لأصحاب الخيل

١٥٢ إذا دخل دار الحرب بأمان لم يجوز أن

يقاثلهم

١٥٣ فصل : في وضع الخراج والجزية

واجتماعهما من ثلاثة أوجه وعكسه

اشتقاق اسم الجزية

تؤخذ ممن له كتاب أو شبه كتاب

١٥٤ حكم من انتقل من يهودية إلى نصرانية

لا تجب الجزية إلا على الرجال الخ

١٥٥ اختلف عن أحمد في قدر الجزية على

ثلاث روايات

إذا صولحوا على مضاعفة الصدقة

١٥٦ ضيافة من يمر بهم من

المسلمين

صحيفة

صحيفة

١٥٦ الضيافة في حق المسلمين وبيان الواجب
روى أبو بكر الخلال مادل على
الاستحباب والإيجاب

١٥٧ الضيافة في حق الكفار والمسلمين وما
يتفقان وما يختلفان فيه ، والفرق بينهما
١٥٨ ما يلزم الذي تركه ثمانية أشياء

١٥٩ ما ليس فيه ضرر مثل إظهار منكر الخ
١٦٠ ظاهر كلام الخرق أنه يكون نقضا للعهد
إثبات ما استقر من عهد الصلح معهم
في دواوين الأمصار

لا تجب الجزية في السنة إلا مرة للخ
ومن مات في أثناء السنة أخذ من
تركته بقدر ماضى . ومن أسلم
سقطت عنه وتسقط عن الفقير
والشيخ والزمن

حكم ما يقع بينهم من الشجار والنزاع
في دينهم

١٦١ مع نقض عهده لم يبلغ مأمته . وخير
الإمام فيه بين القتل والاسترقاق
ولأهل العهد إذا دخلوا دار الإسلام
الأمان

إذا أمن بالغ من عقلاء المسلمين حربيا
يصح أمان الصبي
بماذا ينتقض عهدهم ؟

لا يجوز أن يحدثوا في دار الإسلام
بيعة الخ

١٦٢ قول الخرق : ومن نقض العهد بمخالفة
شيء صولحوا عليه
ما قاله أبو بكر الخلال في كتاب الخلاف

١٦٢ الكلام في الخراج

أرض الخراج تنقسم أربعة أقسام
القسم الأول : ما أحياه المسلمون

١٦٣ القسم الثاني : ما أسلم عليه أربابه

القسم الثالث : ما ملك عن المشركين
عنة

القسم الرابع : ما صولحوا عليه ، وهو
على ضربين : أحدهما ما جلوا عنه الخ

١٦٤ الضرب الثاني : ما أقاموا عليه وصالحونا
على إقراره في أيديهم . وهو ضربان
١٦٥ قدر الخراج المطلوب

١٦٦ ما ذكره أبو بكر الخلال عن أبي عبد الله
من أن للإمام النظر في الخراج فيزيده
وينقص

اختلاف الرواية عن عمر في الخراج
قول أحمد أعلا وأصح حديث
في أرض السواد حديث عمرو بن
ميمون وأخذه به

١٦٧ يجب أن يراعى في وضع الخراج ما احتمله
كل أرض من جودة الأرض ،
واختلاف أنواع زرعها ، وما تنسقى به .
انقسام شرب الزرع والأشجار إلى
أربعة أقسام

فأما الغيل

وأما الكظائم

إذا ثبت هذا فلا بد لوضوح الخراج الخ

١٦٨ يعتبر واضح الخراج أصلح الأمور من
ثلاثة أحوال

صحيفة	صحيفة
١٧٣ الجريب والقفيز والعشير والقصبه	١٦٩ اختلفت الرواية عن أحمد هل السواد
الأذرع سبعة	موات يملك بالإحياء ؟
١٧٤ فأما المقاضية	أخذ خراج الأرض إذا أسكن زرعها
وأما اليوسفية ، والذراع السودا ،	وإن لم تزرع
والذراع الهاشمية الصغرى والهاشمية	إذا كان خراج ما أخل بزروعه يختلف
الكبرى ، والذراع العمرية ، والذراع	إذا كانت أرض الخراج لا يمكن زرعها
المأمونية	في كل عام
اعتبار أصحابنا الذراع الهاشمي في	اختلاف خراج الزروع والثمار
مساحة الفراسخ	١٧٠ لا يجوز نقل أرض الخراج إلى العشر
وأما الدرهم فيحتاج فيه الخ	سقى أرض العشر بماء الخراج
١٧٥ اعتبار كل عشر دراهم وزن سبعة	اعتبار حكم الماء عند أبي حنيفة
مقابل ، والاختلاف في سبب	إذا بني في أرض الخراج أبنية
استقرارها على هذا الوزن	١٧١ إذا أوجرت أرض الخراج أو أحييت
ضرب الدراهم في أيام الفرس على ثلاثة	تصريح أبي حنيفة في الجزء الثاني من
أوزان	الإجارة . وقول القاضي إن كلام أحمد
قول المقرئ في تاريخ النقد	لا يقضى ما قال
١٧٨ ذكر آخرون أن السبب في ذلك أن	إذا اختلف العامل ورب الأرض
عمر قال : انظروا إلى أغلب ما يتعامل	في حكمها
للناس به الخ	إذا ادعى رب الأرض دفع الخراج
١٧٩ وأما النقد فمن خالص الفضة	العمل في دفع الخراج على البروزات
فأما إنفاق المغشوشة فينظر الخ	السلطانية
١٨٠ الاختلاف في أول من ضرب الدراهم	١٧٢ من أعسر بخراجها أنظر . وإذا مطل الخ
في الإسلام	إذا عجز رب الأرض عن عمارتها
الدراهم المكروهة . والاختلاف	١٧٣ ما يعقب في صحة ولاية عامل الخراج
في تسميتها بذلك	رزق عامل الخراج ، أجره القسام ،
اختلاف الرواية عن أحمد في حمل	تعريف الخراج
المحدث لها	

صحيفة

صحيفة

- ١٨١ ضرب ابن هبيرة للدراهم أجود مما كانت أجود نقود بني أمية
أول من ضرب الدراهم مصعب بن الزبير
قول أحمد رحمه الله ليس لأهل الإسلام أن يضربوا إلا جيذا
إذا خلص العين والورق من غش
كان هو المعتمد
لو كانت المطبوعة مختلفة القيمة مع جودتها
١٨٢ مكسور الدراهم والدنانير لا يلزم أخذه في الخراج
كراهة أحمد كسر الدراهم على الإطلاق
١٨٣ الوجه في الكراهة
ماروى من النهى عن كسر سكة المسلمين الخ
السكة هي الحديدية التي تطبع عليها الدراهم
ما حكى عن مروان من قطع يد من قطع درهما من دراهم فارس
قطع ابن الزبير من يقرض الدراهم بمكة
١٨٤ تكلم قوم على الخبر في النهى عن كسرها
فأما الكيل الخ
قول أحمد قفيز الحجاج صاع عمر
١٨٥ السواد في أول أيام الفرس
مبلغ خراج السواد في أيام عمر فن بعده
لم يزل السواد على المساحة والخراج إلى أن عدل بهم المنصور إلى القسمة
ما أشار به أبو عبيد على المهدي في أرض الخراج

- ١٨٦ الذى يوجب الحكم
بطلان تضمين العمال لأموال الخراج والعشر
١٨٧ وصية عمر رضى الله عنه العمال بالرفق والعدل
فصل فيما يختلف أحكامه من البلاد
انقسام بلاد الإسلام ثلاثة أقسام
اختلاف الرواية عن أحمد في مكة هل دخلها النبي صلى الله عليه وسلم صلحا أم عنوة ؟
١٨٩ حكم بيع دور مكة وإجارتها، وما روى عن الإمام في ذلك
١٩١ فأما ما طاف بمكة من نصب حرما وحكمه
ماروى عن أحمد في البناء بمنى
حدود الحرم المكي
١٩٢ الاختلاف في مكة هل صارت حراما بسؤال إبراهيم أو كانت قبله كذلك
ما يختص به الحرم من الأحكام خمسة
١٩٣ أحدها أن لا يدخله محل قدم إليه حتى يحرم لدخوله
الثاني : أن لا يجارب أهله
الثالث : تحريم صيده
الرابع : تحريم قطع شجره ورعى حشيشه
الخامس : أن لا يدخله غير المسلمين
١٩٥ وإذا مات مشرك في الحرم حرم دفنه فيه
فأما سائر المساجد
فأما الحجاز فما سوى الحرم منه
مخصوص بأربعة أحكام الخ

صحيفة

١٩٥ أحدهما : لا يستوطنه كافر

١٩٧ الثاني : لا تدفن فيه موتاهم ، وينقلون

الثالث : لمدينة الرسول صلى الله عليه وسلم

حرم ما بين لابتيها

الرابع : انقسام أرض الحجاز التي

اختص رسول الله صلى الله عليه وسلم

بفتحها إلى قسمين

أحدهما : صدقات رسول الله صلى

الله عليه وسلم

الخلافة في أربعة أخماس النصف هل كان

لرسول الله صلى الله عليه وسلم أم لا ؟

١٩٩ صدقاته صلى الله عليه وسلم ثمانية

أحدهما : أول أرض ملكها صلى الله

عليه وسلم من وصية مخيريق اليهودي

وهي سبعة حوائط

الثانية : أرض من أموال النضير

٢٠٠ الثالثة والرابعة والخامسة ثلاثة حصون

من خمير

٢٠١ السادسة : النصف من فدك

السابعة : الثلث من وادي القرى

الثامنة : موضع بسوق المدينة

فأما ماصوى هذه من أمواله فذكر

الواقدي الخ

٢٠٢ فأما الداران بمكة فإن عقيلًا باعها

وأما دور أزواج رسول الله صلى الله

عليه وسلم فقد كان أعطي كل واحدة

الدار التي تسكنها

وأما رحل رسول الله صلى الله عليه وسلم

صحيفة

٢٠٢ وأما البردة والقضيب

٢٠٣ وأما الخاتم

وأما ماعدا الحرم والحجاز

فأربعة أقسام

فأما أرض السواد فإنها أصل الخ

سبب تسميته سوادا

٢٠٤ سبب تسمية العراق عراقا

حد السواد طولاً وعرضاً

حد العراق طولاً وعرضاً ومسحبه

الكلام في فتح السواد وحكمه

مذهب أحمد أنه فتح عنوة ولم يقسمه

عمر بل وقفه

٢٠٦ أجاز أحمد شراء ما تدعو الحاجة إليه

من أرض السواد

الحاجة في شراء السواد وعدم بيعه فعل

أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم الخ

المعاوضة هل ما أحدث فيها من بناء

وغراس

٢٠٧ مات أبو عبد الله وعليه خمسة وأربعون

دينارا ديناً فأوصى أن يعطى من الغلة

والوجه فيه

قول أحمد « التجارة أحب إلى من

غلة بغداد » والعلة في ذلك

من أصل أحمد أن الزرع في الأرض

المغصوبة لصاحب الأرض

٢٠٨ وأما إجارة أرض السواد فتجوز

الفرق بين مكة وأرض السواد

صيفة

٢٠٨ فإن قيل إذا كان الخراج أجرة منهم
سماه أحد صغارا

اختيار أحمد المزارعة على الإجارة للسواد

٢٠٩ فصل : في إحياء الموات

واستخراج المياه

تعريف الموات

صفة الإحياء لأرض البناء وأرض الزرع

٢١٠ مسألة بيع العمارة التي هي الإثارة

٢١١ إذا تمجس مواتا كان أحق بإحيائه
من غيره

ما أحياء من الموات معشور الخ

٢١٢ حريم ما أحياء من الموات

إذا انحسر نهر عظيم كدجلة والفرات

عن موضع لم يجوز لأحد أن يحبيه

تمصير الصحابة البصرة وجعلها خططاً

٢١٣ قدر الطريق والأفنية بين الدور والمرافق

فأما المياه المستخرجة

ثلاثة أقسام

فأما الأنهار فتقسم ثلاثة أقسام

٢١٤ ما أجراه الله من الأنهار الكبار ، وما

أجراه من الأنهار الصغار ، وكيفية

للشرب والسقي

٢١٥ ما احتفروه الآدميون من الأنهار وحكمه

٢١٦ لا يخلو شربهم من ثلاثة أقسام

حريم هذا النهر المحفور في الموات

٢١٧ فأما الآبار فلمحافرها ثلاثة أحوال :

أن يحفرها للسابلة ، أو لارتفاقه بمائها

أو لنفسه ملكاً . وحكم كل منها

صيفة

٢١٧ إن سبق إلى بئر حفرها الكفار صارت

ملكاً له بحريهما ، وهو خمسون ذراعاً

٢١٨ حريم البئر العادي ، والبديء ، والعين

السائحة

حكم ماء البئر المملوكة ، وهل يجوز بيعها؟

٢١٩ إن لم يفضل من الماء عن كفايته لم يلزمه

بذل شيء منه إلا المضطر على نفس

فإن فضل لزمه بذله للشاربة من المواشي

والحيوان ، وفي بذله للزرع روايان

٢٢٠ بذل فضل الماء معتبر بأربعة شروط

يجوز مع الإخلال بهذه الشروط أن

يأخذ ثمنه إذا باعه مقدراً بكيل أو

وزن لأجزافاً ولا يرى ماشية

٢٢١ حكم البئر يحفرها إلى جانب بئر الجار

إذا جرت ماءها أو غيرها

وأما العيون فتقسم ثلاثة أقسام

٢٢٢ فصل : في الحمى والإرقاق

تعريف الحمى

٢٢٣ حمى رسول الله صلى الله عليه وسلم

وقدره

٢٢٤ حكم حمى الأئمة بعده

إذا جرى على الأرض حكم الحمى الخ

لو ضاق الحمى عن جميع الناس

لم يجوز أن يختص به أغنيائهم

إذا استقر حكم الحمى على أرض

فأقدم من أحيائها

لا يجوز لأحد من الولاة أن يأخذ من

أرباب المواشي عوضاً عن مراعي موات

أو حمى

صحيفة

٢٢٤ وأما الأرفاق فنقسم ثلاثة أقسام

الأول : ما يختص بالصحارى والقلوات

٢٢٥ الثانى : ما يختص بأفنية الدور والأولاك

٢٢٦ وأما حريم المساجد والجوامع

القسم الثالث : ما يختص بأفنية

الشوارع والطرق وهو القسم الثالث

حكم البيع على الطريق الواسع

فأما جلوس العلماء والفقهاء فى الجوامع

والمساجد الخ

٢٢٧ إذا أراد أن يترتب فى أحد المساجد

من هو أهل لتدريس أو فتيا

إذا ارتسم بموضع من جامع أو مسجد

ثم قام عنه زال حقه

منع الناس فى الجوامع والمساجد من

استطراق حلق الفقهاء والقراء

إذا تنازع أهل المذاهب المختلفة فيما

يسوغ فيه الاجتهاد لم يعترض عليهم

وإن حدث منازع ارتكب ما لا يسوغ

فى الاجتهاد منع

فصل : فى أحكام القطائع

٢٢٨ القطائع ضربان : إقطاع تمليك ، وهو

تمليك موات ، أو عامر ، أو معادن

أما الموات فعلى ضربين

٢٢٩ وأما العامر فضربان : ماتعين مالكوه

للضرب الثانى : مالم يتعين مالكوه

اصطفى عمر من أرض السواد أموال

كسرى

٢٣٠ القسم الثانى من العامر : أرض الخراج

القسم الثالث : مامات عنه أربابه

ولم يستحقه وارث

صحيفة

٢٣٢ ما انتقل إلى بيت المال منه رقاب

الأموال هل يصير وقفا

ظاهر كلام أحمد فى أرض السواد أنها

صارت وقفا بنفس الفتح

فأما إقطاع الاستغلال فعلى ضربين :

عشر وخراج

أما الخراج فله ثلاثة أحوال

٢٣٥ فأما أرزاق من عدا الجيش إذا قطعوا

بها مال الخراج فنقسم ثلاثة أقسام

أما إقطاع المعادن فضربان

أما الظاهرة فما كان جوهرها بارزاً

٢٣٦ وأما المعادن الباطنة فما كان جوهرها

ممكن الخ

فصل فى وضع الديوان

وذكر أحكامه

٢٣٧ الديوان بالفارسية اسم للشياطين

أول من وضع الديوان فى الإسلام عمر

بإشارة خالد بن الوليد رضى الله عنهما

٢٣٨ مناظرة عمر لأبى بكر حين سوى بين

الناس فى العطاء

مقدار ما فرضه عمر رضى الله عنه من

الأعطيات لكل واحد

٢٣٩ فرض عمر للمنفوس

الديوان موضوع على دعوة العرب

وترتيب الناس فيه معتبر بالنسب

والتفضيل بالسابقة

٢٤٠ حكاية أحمد اختلاف الصحابة وأخذه

يقول من فضل

صحيفة

صحيفة

٢٤٠ اختيار التفضيل
ما يشتمل عليه الديوان ينقسم أربعة
أقسام
أما الأول فيما يختص بالجيش
٢٤١ وأما ترتيبهم في الديوان الخ
لم يخل حالهم من أن يكونوا عربا أو
عجماء
٢٤٢ والعرب عدنان وقحطان فيقدم عدنان
وإن كانوا عجماء الخ
وأما الترتيب الخاص فيرتب بالسابقة
وأما تقدير العطاء فمعتبر بالكفاية
٢٤٣ إذا أراد ولي الأمر إسقاط بعض الجيش
بسبب أوجه
إذا أراد بغض الجيش لإخراج نفسه
إذا هرد الجيش للقتال فامتنعوا الخ
إذا مات أحدهم أو قتل استحق وارثه
عطائه
فأما استيفاء نفقات ذريته من عطائه
فإن حدثت به زمالة
٢٤٤ القسم الثاني: فيما يختص بالأعمال
فتشتمل على ستة فصول
الأول: تحديد العمل
الثاني: أن يذكر البلد هل فتحت
عنوة أو صلحا
الثالث: أحكام خراجها
٢٤٥ الرابع: ذكر من في كل ناحية من
أهل الذمة
الخامس: إن كان من بلدان المعادن
أن يذكر أجناس معادنه

٢٤٥ السادس: إذا كان البلد متاخما
دار الحرب وكانت أموالهم إذا دخلت
دار الإسلام معشورة عن صلح أثبت
ذلك في الديوان
٢٤٦ أعشار الأموال المنتقلة في دار الإسلام
من بلد إلى بلد محرمة
إذا غبرت الولاية أحكام البلاد الخ
٢٤٧ القسم الثالث ما يختص بالعمل
من تقليد وعزل. ويشتمل على
سنة فصول
أحدها: ذكر من يصح منه تقليد العمالة
الثاني: من يصح أن يتقلد
الثالث: العمل الذي يتقلده
الرابع: في النظر ولا يخلو من ثلاثة
أحوال
٢٤٨ إذا صح التقليد وجاز النظر لم يخل
حاله من أحد أمرين الخ
الخامس: في جاري العامل على عمله
ولا يخلو من ثلاثة أحوال
٢٤٩ إذا كان في عمله مال يجتبي فجاريه
يستحق فيه
السادس: فيما يصح به التقليد
٢٥٠ إذا أراد العامل أن يستخلف على عمله
فذلك على ضربين الخ
٢٥١ القسم الرابع
فما اختص ببیت المال من دخل وخرج
فأما للفقراء وأما الغنيمة
فأما خمس للفقراء والغنيمة فينقسم ثلاثة
أقسام

صحيفة

- ٢٥٢ وأما المصدقة فضربان الخ
وأما المسحق على بيت المال فضربان
٢٥٣ فأما كاتب الديوان
فالمعتبر في صحة ولايته شرطان
إذا أصبح التقليد فالذي ندب له منه أشياء
الأول : حفظ القوانين
٢٥٤ الثاني : استيفاء الحقوق وهي ضربان
٢٥٥ الثالث : إثبات الرقوع وتنقسم ثلاثة
أقسام
٢٥٦ الرابع : محاسبة العمال الخ
الخامس : إخراج الأموال
٢٥٧ السادس : تصفح الظلامات

فصل في أحكام الجرائم

- تعريف الجرائم
للأمر مع المتهم ما ليس للقضاة والحكام
من تسعة أوجه
٢٥٨ أحدها : له أن يسمع قرف المتهم من
أعوان الإمارة من غير تحقيق
للدعوى المفصرة
الثاني : له أن يراعى شواهد الحال
وأوصاف المتهم في قوة التهمة وضعفها
الثالث : له تعجيل حبس المتهم
للكشف والاستبراء
ظاهر كلام أحمد أن للقضاة الحبس
في التهمة
٢٥٩ الرابع : له أن يضرب المتهم عند
قوة التهمة ضرب تعزير لا حد
الخامس : له أن يجبر من تكررت
منه الجرائم حبسا مستديما
السادس : له إحلاف المتهم

صحيفة

- ٢٦٠ السابع : له أن يأخذ أهل الجرائم
بالتوبة إجبارا
الثامن : له أن يسمع شهادات أهل المهن
ومن لا يجوز أن يسمع منه القضاة
التاسع : للأمير النظر في الموابيات
وإن لم توجب غرما ولا حدا
إذا رأى من الصلاح في ردع السفلة
أن يشهرهم وينادي عليهم الخ
فأما الحدود فضربان
فأما المختص بحقوق الله فضربان
٢٦١ أما ما أوجب في ترك مفروض الخ
تارك الصلاة الخ
تارك الصيام
٢٦٢ تارك الزكاة
وأما الحج الخ
٢٦٣ أما الممنوع من حقوق الآدميين
فأما ما أوجب بارتكاب المحظورات
فضربان للخ
أما حد الزنا فيجب الخ
حكم البكر
٢٦٤ اختلاف الرواية عن أحمد
هل المحصن يجلد مع الرجم
ليس الإسلام شرطا في الحصانة
اللوأط وإتيان البهائم زنا
ثبوت الزنا بأحد أمرين
من شرط الشهادة الخ
٢٦٥ إذا شهد أربعة بالزنا وشهد نساء
ثقات بأنها بكر
إذا رجم الزاني لم يحفر له
هل يجب على شهود الزاني حضور الحد

صحيفة

صحيفة

٢٦٥ لا يحد الحامل حتى تضع الخ

إذا ادعى شبهة محتملة

٢٦٦ إذا قاب الزاني بعد القدرة لم يسقط

عنه الحد وكذا السارق والمحارب

مناظرة الميموني لأحمد

حكم قطع السرقة

تقدير نصاب السرقة بأحد شيئين

المال الذي تقطع فيه اليد

القطع بسرقة أستار الكعبة

٢٦٧ اعتبار الحرز في وجوب القطع

سرقة آنية الذهب والفضة

يقطع النباش وجاحد العارية .

٢٦٨ آلة اللهو والفرق بينهما

إذا اشترك جماعة في نقب الخ

يستوى في القطع للرجل والمرأة

لا يقطع صبي ولا مجنون بخلاف سكران

ومغنى عليه ولا عبد

وأما حد الحر

ففي قدره روايتان

٢٦٩ لا يحد السكران حتى يقر أو يشهد

عليه الخ

٢٧٠ حد السكر الذي يمنع صحة العبادات

وبوجب التمسق على شارب النبيذ الخ

حد القذف واللعان

وجوب الحد باجتماع خمسة شروط

بالمقذوف وثلاثة في قاذفه

القذف بالمواط وإتيان البهائم

صريح القذف وكنايته

٢٧١ اختلاف الرواية على أخذ في التعريض

وبيانه

قذف الميت

إذا لم يحد القاذف حتى زنى المقذوف الخ

اللعان

٢٧٢ وأما قود الجنائيات وعقلها

العمد المحض وحكمه

٢٧٣ الخطأ المحض وحكمه وبيان العاقلة

٢٧٤ دية الحر المسلم

أصول الديات خمس

دية اليهودي والنصراني والمجوسي

العمد شبه الخطأ وحكمه

٢٧٥ التغليظ بالحرم والإحرام والأشهر الحرم

والرحم

اشتراك الجماعة في قتل الواحد

قتل الواحد جماعة للخ

وإن طلب بعضهم القود وبعضهم الدية

٢٧٦ القود في الأطراف

الأمر بالقتل والمكره عليه

٢٧٧ وأما الشجاج

٢٧٨ فأما جراح الجسد فلا يتقدر دية شيء

منها إلا بالجائفة الخ

معنى الحكومة

على كل قاتل نفس ضمن دينها الكفارة

إذا ادعى قوم قتلا مع لوث

٢٧٩ إذا وجب القود لم يكن لوليه أن يتفرد بالخ

التعزير وحكمه وما يختلف فيه

يخالف التعزير الحدود من وجهين الخ

٢٨٠ والأدب من ثلاثة إلى عشرة

صحيفة

٢٨١ إذا سرق من حرز أقل من نصاب
غرم مثليه

الوجه الثاني أن الحد لا يجوز العفو عنه الخ
إذا افتري على الأب وقد هلك فعفا الابن
إذا فعل ما يوجب التعزير فعفا صاحب
الحق هل يسقط حق السلطنة ؟

٢٨٢ ما تعلق بحق الله هل للسلطان إسقاطه ؟
ما ذكره الاصطخري فيمن طعن على
أحد من الصحابة

لو تشاتم والد مع ولده
التعزير لا يوجب ضمان ما حدث عنه
من التلف

إذا ضرب المعلم صبيا والزوج زوجته
هتد النشوز فتلفا الخ

٢٨٣ صفة الضرب في التعزير

ضرب الحد يجب أن يفرق للخ
جواز الصلب في التعزير
هل يجرّد في التعزير ؟

جواز النداء عليه بذنبه إذا تكرر
هل يسود وجهه ؟

كراهة أحد لتسويد الوجه
ماروى عن عمر في شاهد الزور

٢٨٤ قصة نصر بن حجاج مع عمر

فصل : في أحكام الحسبة

تعريف الحسبة والفرق بين المحتسب
والمتطوع من تسعة أوجه

٢٨٥ من شروط والى الحسبة أن يكون
خبيرا

هل يفتقر إلى أن يكون من أهل الاجتهاد ؟

صحيفة

٢٨٥ الحسبة واسطة بين أحكام القضاء
وأحكام المظالم الخ

فأما وجهها موافقتها لأحكام القضاء
٢٨٦ وأما وجهها قصورها عنها

وأما وجهها زيادتها على أحكام القضاء
وأما ما بين الحسبة والمظالم

٢٨٧ اشتغال الحسبة على أمر بالمعروف ونهى
عن المنكره وانقسام الأمر بالمعروف
ثلاثة أقسام

ما تعلق بحقوق الله تعالى
أما صلاة الجماعة

أما من ترك صلاة الجماعة
أما الأذاف والقنوت في الصلاة

٢٨٩ وكذلك الطهارة إذا فعلها على وجه سائغ
وأما في حقوق الآدميين فضربان :

عام وخاص
فالعام كشرب البلد إذا تعطل وسورها
إذا تهدم

٢٩٠ والخاص كالحقوق إذا مطلّت والديون
إذا أخذت

٢٩١ وأما الأمر بالمعروف فيما كان مهتركا
بين حقوق الله وحقوق الآدميين

وأما النهى عن المنكر فينقسم ثلاثة
أقسام

٢٩٢ أما المنهى عنه في حقوق الله فتلاثة
أقسام

أما المتعلق بالعبادات

٢٩٣ وأما ما تعلق بالمحظورات

منع مواقف للرب

صحيفة

٢٩٤ المجاهرة بإظهار الخمر والتبذير والسكر
المجاهر بالملاهي، لعب الأطفال وحكمها
٢٩٥ تقليد أبي سعيد حسبة بغداد وإزالته
سوق الداذي
إنكار المجاهرة ببعض المباحات
مالم يظهر من المحظورات
٢٩٦ إذا غلب على الظن استمرار قوم بمعصية
قصة المغيرة بن شعبة مع جميل بنت
محجن بن الأقم
دهول عمر على قوم يتعاقرون على شراب
اختلفت الرواية عن أحمد فيما صتر منها
٢٩٧ فأما المغاملات المنكرة الخ
وأما ما اختلف الفقهاء فيه
ماقاله أبو إسحاق في كتاب المتعة له
أولاد الرافضة أولاد زني
لا يفسخ نكاح حكم به قاضي إذا تناول
فيه تأويلا الخ
٢٩٨ مما يتعلق بالمعاملات خسر المبيعات
تدليس الأثمان
٢٩٩ المنع من التطفيف والبخس
إذا استزاب بموازين السوق
التزوير على الطابع
إذا اتسع البلد واحتاج أهله إلى كياالين
ووزانين الخ
فإن ظهر من أحد المخافين للكيل
والوزن تطفيف
يقر الأمناء من الدلائل
٣٠٠ فأما اختيار القسام والزراع والجرامس
ومما ينكره المحتسب التابع بما لم يؤلف

صحيفة

٣٠٠ وأما ما ينكره في حقوق الآدميين
لو أقر الجار جاره على تعديه
لو انتشرت أغصان شجرة إلى داره
ولو انتشرت حروق شجرة تحت الأرض
حتى دخلت في أرضه
٣٠١ أمر النبي صلى الله عليه وسلم بقطع
نخل لسيرة بن جندب كان في حائط
رجل من الأنصار
فإن نصب المالك تنورا في داره فتأذى
الجار بدخانته أو نحو ذلك
٣٠٢ إذا تعدى مستأجر على أجير وعكسه
مما يأخذ ولاية الحسبة بمراعاته من أهل
الصنائع ثلاثة أصناف
فأما من يراعى عمله في الوفاء والتقصير
٣٠٣ وأما من يراعى حاله في الأمانة والخيانة
وأما من يراعى عمله في الجودة والرداءة
لا يجوز التسعير في الأقوات وغيرها
ما ينكره مع الحقوق المشتركة كالمنع
من الإشراف على منازل الناس الخ
٣٠٤ منع أهل الدعة من تخلية البناء
أخذ أهل اللعة بما شرط عليهم من
لبس الغيار الخ
إذا كان في أئمة المساجد من يطيل
الصلاة الخ
٣٠٥ إذا كان في القضاة من يحجب الخصوم
استعمال العبيد فيما لا يطبقون
استعمال المواشي فيما لا ينطبق
امتناع السيد من كسوة عبده ونفقته
٣٠٦ تزويج المملوك إذا بلغ

صحيفة	صحيفة
٣٠٦ منع إخراج الأجنحة والساباطات	٣٠٦ منع أرباب السفن من حمل ما لا تسعه
٣٠٧ نقل الموتى من قبورهم	إذا كان في أهل الأسواق من يعامل النساء
منع خصاء الآدميين والبهائم	النظر في مقاعد الأسواق
منع خضاب الشيب بالسواد	إذا بنى قوم في طريق سابل ومنع
منع التكسب بالكهانة واللهم	آلات البناء في الشوارع
٣٠٨ استقاء أبي بكر من الكهانة	